الجمعية العامة

A/C.6/46/L.6/Rev.1
12 November 1991
ARABIC

NOV 14 1991

NOV 14 1991

الدورة السادسة والأربعون
اللجنة السادسة
البند ١٢٦ من جدول الأعمالالتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

اثيوبيا ، اكوادور ، أنغولا ، أوغندا ، توغو ،
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
رواندا ، زامبيا ، الصين ، العراق ، غانا ،
غينيا ، غينيا الاستوائية ، فنزويلا ، فييت نام ،
الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ،
مالي ، ناميبيا ، نيجيريا ، اليمن : مشروع قرار

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أنه مطلوب من الجمعية العامة ، وفقا لميثاق الأمم
المتحدة ، أن تبدأ دراسات وتضع توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون
الدولي وتدوينه ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/
مايو ١٩٧٤ المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي
جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق
الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥

بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضا الى قراراتها ١٥٠/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المعنونين "توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي" ، والى قراراتها ١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٧٥/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٦٧/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٧٣/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٤٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٦٣/٤٢ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٣٠/٤٤ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، المعنونة "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير لاعادة تنشيط عملية التعاون الاقتصادي الدولي والمفاوضات التي اجريت لهذا الغرض ، لاسيما بالنظر الى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ،

وإذ ترى الصلة الوثيقة بين اقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ووجود اطار قانوني ملائم ،

وإذ تضع في اعتبارها ان الدراسة التحليلية ، التي قدمها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين^(١) ، يمكن ان تشكل مصدرا قيما للمعلومات ، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدها في هذا السياق مختلف أجهزة الامم المتحدة ،

١ - تعتبر من الضروري دراسة آثار الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة على البلدان النامية ؛

(١) A/39/504/Add.1 ، المرفق الثالث .

٢ - تحيط علما مع التقدير بالأراء والتعليقات التي قدمتها الحكومات عملا بالقرارات ٦٧/٤٠ و ٧٣/٤١ و ١٤٩/٤٢ و ١٦٣/٤٣ و ٣٠/٤٤ (٣) ؛

٣ - تقرر انشاء فريق عامل منبثق عن اللجنة السادسة تعهد اليه مهمة تطوير مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٤ - تطلب الى الامين العام أن يحث الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المختصة على إبداء تعليقاتها ، خاصة على المبادئ التي يرى أنها يمكن للفريق العامل أن ينظر فيها على سبيل الاولوية ، وأن يدرج هذه التعليقات في تقرير يقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المغنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" .

(٢) ، A/41/536 ، و A/42/483 و Add.1 و Add.2 ، و A/43/529 و Add.1 ،

و A/44/455 و Add.1 ، و A/46/352 و Add.1 .